القطاع الخاص يلوذ بمقصلة الأنظمة

لبيد جلال الحنفي

لقد شهد العراق منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة عام ١٩٢١ وحتى عام ١٩٥٨ عام الإطاحة بالنظام الملكي تأسيس فعاليات اقتصادية خاصة عالية الكفاءة ساهمت بتراكم مهم لرأس المال الخاص الذي دعم البرجوازية العراقية كقوة اجتماعية ذات وزن اقتصادي، إذ أن تلك الفعاليات تمثلت بحقول إنتاجية حيوية مثل الصناعات الغذائية والكحولية والمنسوجات والجلود والصابون والدخان والكبريت والمشروبات الغازية والإنشائية ... الخ ، إن هذا التحول من الاقتصاد الطبيعي إلى الاقتصاد الصناعي كان قد دعمه بمنظومة أساسية من التشريعات والإجراءات الحكومية أفضت إلى صدور قانون تشجيع المشاريع الصناعية عام ١٩٢٩ والذي يعد في الواقع قانونا لحماية وتنظيم الأنشطة الاقتصادية الخاصة.

ليست محنة القطاع الخاص هذه بالجديدة ، فقد عانى هذا القطاع الكثير من التدخلات والإملاءات من قبل القطاع العام ممثلا بالدولة منذ أن فشل مشروع بناء الهوية الاقتصادية الجديدة للدولة العراقية بعد خلع النظام الملكي عام ١٩٥٨. للقطاع الخاص تاريخ عريق وتراث من التراكم لايستهان به كما أسلفت بعجالة، غير أن ذلك لم يكن كافيا ليخلق القاعدة الاجتماعية المطلوبة لجعله ندا حقيقيا للقطاع العام يشارك بفاعلية في عملية التنمية الشاملة، حيث أن تجربته الناشئة قد تعرضت إلى العديد من الصدمات والتحديات الأمنية والسياسية ما جعله يتوقف قسرا لتنقطع في تجربته استمرارية التراكم البنائي.

إن المحنة الأكثر قسوة التي مر بها القطاع الخاص في العراق تمثلت بكونه قد أصبح هدفا مركزيا لكافة إشكال التنظيرات الاقتصادية للايديولوجيات القومية بعد عام ١٩٦٣ ،وبلغت هذه الدورة المؤذية للقطاع الخاص ذروتها بهيمنة أيديولوجيا البعث على مجمل الحياة الاقتصادية حيث ارتكزت أسس فلسفته الاقتصادية على مبدأ تعددية الأنشطة الاقتصادية مع التركيز على تحجيمها لحساب تطوير وتوسيع القطاعات الإنتاجية الخاضعة للدولة أو بعبارة أخرى مركزة الاقتصاد الوطني وجعل الدولة المستثمر الأساس فيه مايمنحها حق التخطيط والإشراف، حيث تجلت هذه السياسات في مجموعة قوانين التأميم الصادرة عام ١٩٦٤.

لقد أسفرت الفلسفة الاقتصادية للبعث عن المزيد من التقييد لمسيرة القطاع الخاص التي كانت أصلا تعاني من عمليات إضعاف وهيمنة حتى تم أخيرا حجب القطاع الخاص في العراق عن أية عملية قد تؤدي إلى مزاحمة الدولة ،وأعني بالمزاحمة هنا الإسهام بحجم التداول الاجتماعي الذي يمكن الدولة من المراقبة والسيطرة على مجمل الحياة الاقتصادية، وبالتالي الاجتماعية لضمان إحكام قبضتها على المجتمع وفعالياته.

بفعل الشراكة الوطنية التي شهدها العراق فترة السبعينيات تمتع القطاع الخاص ببعض المزايا المؤقتة والمهمة في الواقع، تمثلت بمنظومة مهمة من الحماية والتسهيلات بدأت من القروض الميسرة والإعفاءات الضريبية والكمركية حتى إقرار الأراضي وضمان حق المنتج ، غير أن ذلك كله قد بدأ بالتأثر والتبدد مع انفراد يمين البعث بالسلطة وبداية حرب الخليج الأولى عام ١٩٨٠.

إن منهجة الاقتصاد بطريقة تقوية القطاع العام من جانب وتحجيم النشاط الخاص من جانب آخر أديا بالضرورة إلى إيقاف مراحل التراكم والخبرة لدى القطاع الخاص وعلى الأخص الصناعي منه حيث تحولت جميعها إلى مجرد مشاريع صغيرة أو متوسطة بأحسن الأحوال لم ترق حتى إلى مستوى التأثير الفعلي بحجم الناتج الإجمالي القومي، ماأنتج لاحقا ضمور التأثير الإنتاجي للقطاع الخاص مقابل المزيد من الخبرات والتطوير وتحديث وعصرنة الخطط والمعدات والإدارة للقطاع العام. لم تكن فترة الحصار الدولي على العراق فرصة للقطاع الخاص لاحتلال مواقع إنتاجية متقدمة تمنحه أفضلية صياغة سياسات تسويقية على خطورتها سياسيا آنذاك لأن قطاعا خاصا ضعيفا ومفككا فاقدا للتأثير الاقتصادي ومكبلا بمنظومة هائلة من القوانين المعيقة لايمكن له أن يحتل مواقع قطاع عام أخذ بالتخلف والتراجع على أصعدة الإنتاج والإدارة والتباطؤ بعمليات النمو الاقتصادي نتيجة تأثره بالحصار الدولي، فأسفرت هذه الحالة عن قطاع عام متضخم ولكنه متخلف، وقطاع خاص ضعيف ولكنه أكثر تخلفا حتى دفعت هذه النتيجة باتجاه إصدار وتشريع مجموعة من القوانين المتعلقة بالتبادل التجاري بعد عام ٢٠٠٣ أحدثت اهتزازا خطيرا في بنية القطاع الخاص على علاته وأدت إلى انهيار أجزاء كبيرة منه وخصوصا في الفروع الصناعية أو الإنتاجية بأنواعها.

على خلاف ما كان مأمولا من قبل الكثيرين لم يتمكن عرّابو مرحلة مابعد ٢٠٠٣ من مد يد المساعدة للقطاع الخاص في خضم واقع تطلب إجراءات سريعة لسد النقص الحاد في الحاجات الأساسية للمجتمع مع وجود سيولة معقولة تم ضخها، حيث عجز القطاع الخاص عن التحرك بهذا الشأن وهذا تماماً ما كان متوقعا وفقا لهيكلة هذا القطاع التاريخية.

إن برنامج مقصلة الأنظمة أو كما يصطلح عليه بـ (Regulatory Guillotine) الذي تبنته إحدى المنظمات الدولية وهي الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في أحد مشاريعها للإسهام بفك الاختناقات القانونية والعمل على رفع سقف مرونة القطاع العام وأعني الدولة لتقبل القطاع الخاص كشريك حتمي تتطلبه المرحلة التاريخية من اجل الخروج بالاقتصاد الوطني من نفق الأزمات بل والكوارث التي تعصف به من جانب، ومن جانب آخر العمل على دعمه والأخذ بيده من خلال حزمة من التشريعات الضامنة والحامية حتى يقف على قدميه.

إن برنامج مقصلة الأنظمة يستهدف النظام القانوني الذي بني على مدار عقود طويلة ليعيق حركة القطاع الخاص وتقدمه وذلك من خلال عملية شاملة لمراجعة كل القوانين والتشريعات الصادرة بهذا الخصوص وإخضاعها لعملية دراسة دقيقة تحدد لاحقا مدى قربها أو بعدها من القطاع الخاص ليتم إقصاؤها من عدمه.

إن نجاح مثل هذه البرامج، أو لنقل الاهتمامات الدولية في رفع كفاءة الأنشطة الاقتصادية لمساعدة القطاع العام وتخفيف أعبائه التي بدا واضحا أنها أخذت ترهق خطواته والعناية بالشأن العراقي بشكل عام يعتمد بصورة مباشرة على مدى تفاعل المعنيين وأيضا يعتمد والى حد بعيد على مدى تجاوب الحكومة مع تلك البرامج.

إن برنامج مقصلة الأنظمة كان له الأثر الايجابي الكبيرعلى العديد من الدول التي كانت لديها الرغبة الصادقة في تحقيق طفرات اقتصادية مهمة داخل مجتمعاتها وكذلك انجاز مهمة رفع نسب النمو الاقتصادي إلى مستويات واعدة، وبحسب البيانات التي أوردها البعض من تلك الدول فان نسب التوظيف ومعدلات النمو بالإضافة إلى تخفيض مديونية الموازنة العامة كلها حققت درجات مهمة من التقدم بعد أن تخلصت تلك الدول من العوائق القانونية والتشريعية التي كانت تحجم وتكبل أهم شريك اقتصادي ألا وهو القطاع الخاص، كان لتجربة مهمة مثل تجربة كرواتيا في مجال إعدام التشريعات التي وقفت حائلا دون نمو القطاع الخاص وأخذ دوره الاجتماعي فيها،حيث كانت مدفوعة بهاجس الانضمام إلى منظومة الاتحاد الأوربي الذي جعل الإصلاح شرطا لقبول عضوية كرواتيا.. إذن فالعملية ليست كمالية أو نوعا من الرفاهية وإنما هي ضرورة حتمية تفرضها الظروف الموضوعية.

ترى هل هناك ضرورة حقيقية تحتم على الحكومة العراقية التنازل عن مساحة مهمة من سلطاتها وهيمنتها الاقتصادية إلى القطاع الخاص على أساس الشراكة الحقيقية والتقاسم الفعلي في التخطيط والتنفيذ للاقتصاد الوطني؟ أنا أقول نعم ،،،، فميزان المدفوعات سيواجه شبح الإفلاس إذا استمرالعراق في المضي ضمن إطار سياسات إنفاقه الحالية واعتماده القطاع العام المشلول عمليا والمنخور بالفساد كآلية وحيدة لإدارة الاقتصاد الوطني.

إن تجربة مثل مقصلة الأنظمة يجب أن يتم التعامل معها بإيجابية بالغة ليس كوسيلة لتقليم القوانين المعيقة وإنما كاستراتيجية تلازم عملية التشريع ذاته، بمعنى أن يتم إصدار القانون الفلاني اليوم ليواكب ظاهرة اقتصادية ما على أن يتم استئصاله بالمقصلة لاحقا حينما يؤدي القانون عمله ويبدأ بالتحول إلى معيق.

إن نظام مقصلة الأنظمة التي تتبناها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في العراق هو كالمقص للأغصان التي أضحى وجودها في الشجرة يشكل عبئاً على نظامها الغذائي بعد أن كانت يوماً ما رافداً من روافدها الغذائية.

laubaid@yahoo.com

يبدو أن محنة القطاع الخاص في العراق قد طالت وتعثرت، كما يبدو أن المساعي التي نشأت بعد ٢٠٠٣ لإنعاش هذا القطاع الحيوي وتحويله إلى القوة الأساسية الدافعة للاقتصاد الوطني قد وصلت إلى طريق مسدود ما استدعى تدخل بعض المنظمات الدولية ذات الخبرة العالية للمساعدة في تذليل المصاعب التي رافقت هذه المساعي بل وأدت إلى تعثرها.

على هامش الصراحة

■ إحسان شمران الياسري

ihsanshamran@yahoo.com

حينئذ

نحن أسرى التعجّل مهما كانت قدرتنا على التروّي.. وبين أن نأخذ نفساً قبل أن نتصرف، أو نتصرف ثم نأخذ النفس، تتغير أحوال وتُكسر خواطر، وقد نندم مدى الحياة.. وليس مثل (الغلط) الذي نقع فيه عندما نسمع كلمة أو جملة، مجلبةً للمشاكل وأحياناً للضحك.. وفن الاستماع نعمة أخرى نوهبها فنحظى باحترام الآخرين..

ففي المسائل التي يتعذر علينا فيها الصبر عند الاستماع، أو الصبر عند الحوار أو الصبر في استرجاع المفاهيم، وتجنب الغلط، نكون أول الخاسرين إذ لا نستمع جيداً، ولا نمنح الفرصة للآخر لإكمال فكرته..

وأنا للأسف أول من يرتكب حماقة عدم الانتظار، ومن الكلمة الثانية للمتحدث يولد عندي الاعتقاد باني فهمت ما يقصد وما ينوي قوله، ولا موجب لإكمال القصة.. وأنا أمارس هذا مع من أتعامل معهم في بيتي وفي العمل وفي الشارع ومع الصغار والكبار.. فهل خلق الله تعالى لنا الحواس الخمسة لكي لا نترك للآخرين الانتفاع منها وتغذيتنا بما عندهم؟.. لست أدري.. فأنا أندم بعد لحظة من قهري للآخرين ومقاطعتهم وإبلاغهم بأن (الفكرة قد وصلت)..

وإذ أستعيد الأيام الخوالي، أيام الرسائل والغزل العُذ ري مع أم الأولاد، أتساءل هل كنت أقاطعها إذ تبدأ بحديث عن المستقبل وما بعد الزواج.. أم كنت أقول لها (وصلت الفكرة) وأتحول إلى محاكمات (ذو الفقار علي بوتو) رحمه الله..

الآن أكتب في شؤون وشجون الناس، ثم لا أترك للآخرين أي فرصة في التعبير عما في دواخلهم لمجرد أني اعتقدت بأني فهمت الفكرة.. ولم يوقفني عند حدودي إلا موظفة صغيرة قاطعتها ناقد الصبر (افتهمت بنتي.. اللي بعدها؟).. ولكن الفتاة العنيدة أصرّت على إيصال رأيها بكل ما استطاعت من رقة وأدب (وداعتك استادي.. مو هذا قصدي.. ولا اللي افتهمته جنابك هو اللي اقصده..).. وعندها تذكرت قصة رواها سعادة النائب (يونادم كنا) عن أحد الذين تصرفوا مثلي، أو تصرفت مثلهم يوم اختلط عليهم الفهم.. فلما جاء حامل البريد إلى ذلك الرجل وكان عنده أحد أصدقائه.. طلب من صديقه أن يقرأ الرسالة الواردة إليه من شخص يعرفه.. فلما وصل صديقه بالقراءة إلى كلمة (حينئذ).. سأله صاحبنا عن معناها.. فتردد الرجل لأنه لم يعرف معناها ولكنه أجاب بعدم يقين:..

– والله يا أبو صالح اعتقد هاي كلمة مو زينه.. يمكن دا يسّبك..

وهنا قال له غاضبا:

– لعد جاوبه وكله: انت حينئذ.. وابوك حينئذ وجدك حينئذ.

كاريكاتير

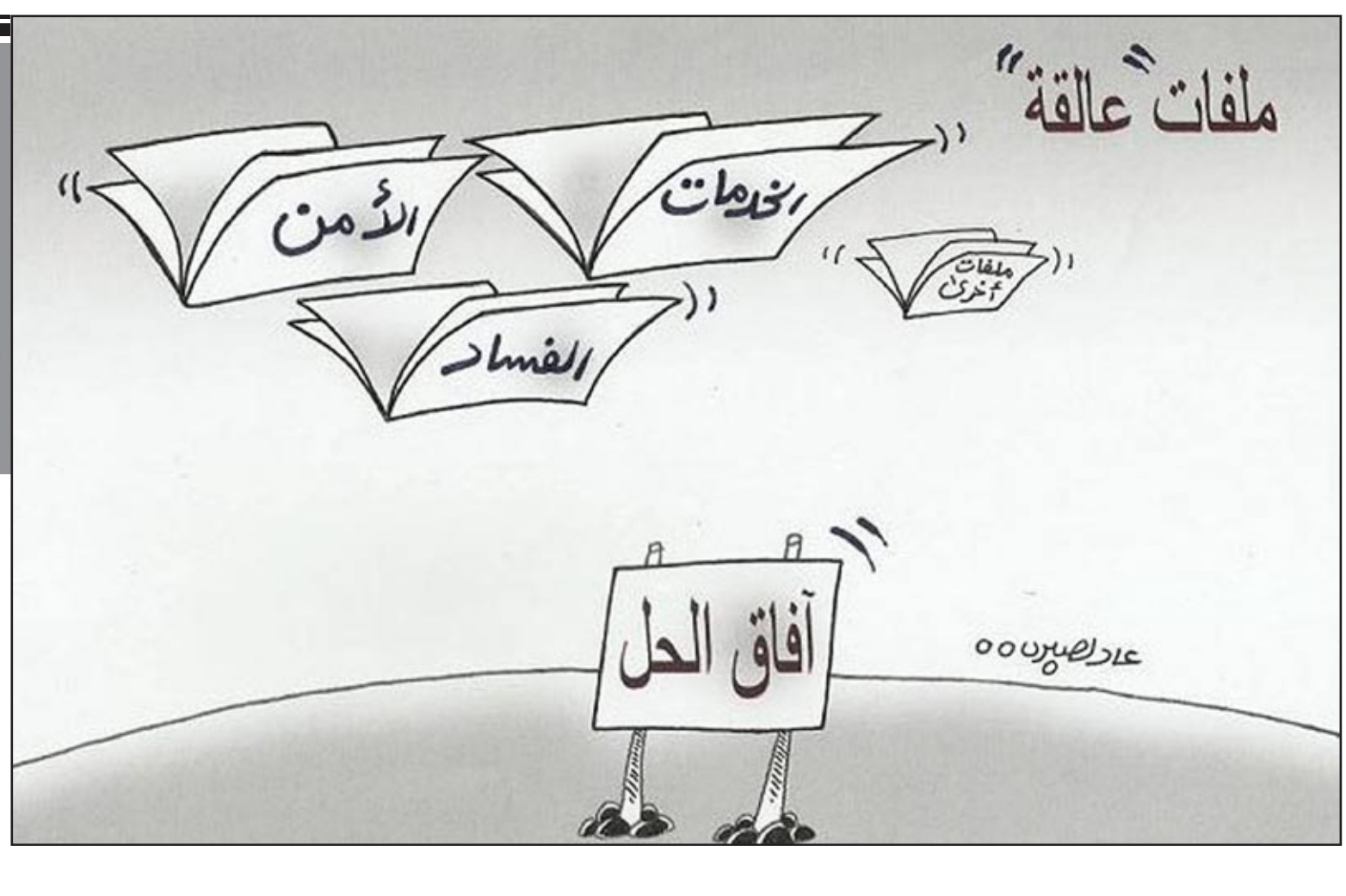

■ عادل صبري

بين خيبة الدوائر الديمقراطية والترحيب الشعبي .. بوتين لفترة رئاسية ثالثة

د.فالح الحمراني

يجمع المراقبون على أن هناك احتمالات أكيدة بأن رئيس الوزراء الروسي فلاديمير بوتين الذي وافق حزب الوحدة، الحزب الحاكم، على ترشيح الرئيس دمتري ميدفيف له لخوض الانتخابات الرئاسية في مارس/ آذار ٢٠١٢ سيعود إلى قصر الكرملين في فترة رئاسية ثالثة.

واستقبلت الأوساط السياسية والاجتماعية بروسيا النبأ بمشاعر مختلطة، قد تتضح أكثر في الفترة المقبلة.فالتيارات الديمقراطية/ الليبرالية تلقت النبأ بخيبة أمل كبيرة. لقد راهن هذا التيار، الذي لا يمتلك شعبية واسعة تأتي به لسدة الحكم، على الرئيس ميدفيديف بان يكون شخصية سياسية مستقلة، يواصل ما بدأه في فترة رئاسته بإشاعة الديمقراطية وتوسيع الحريات خاصة السياسية والتعامل باحترام مع المعارضة والإصغاء لمطالبها وإصلاح القضاء ليكون مؤسسة مستقلة لاتخضع لإرادة السلطة التنفيذية ،والأكثر من ذلك حملته لاجتثاث الفساد الحكومي وملاحقة المتورطين به وإنزال أقصى العقوبات بهم وتطهير أجهزة وزارة الداخلية وغيرها من مؤسسات القوة. ولكن التيار الأقوى،الوسط، تلقى عزم بوتين للعودة إلى قصر الكرملين بارتياح بالغ. فبوتين الذي يحظى بشعبية يمكن أن يحسده عليها أي زعيم أجنبي، وكما يرى هذا التيار فهو الشخصية القوية التي يمكن أن تعزز أركان الدولة الهشة ومواجهة تحديات بعض المراكز الدولية بالعمل على تهميش روسيا كلاعب دولي، وفرض الحصار عليها بالقواعد العسكرية والدرع الصاروخية، ووقف عمليات اختلاس موارد الدولة وتهريب الأموال ومظاهر تفكك الدولة.

إن روسيا ما تزال تمر في مرحلة انتقالية ومازالت تواجه تحديات لوجودها كدولة فيدرالية ولم يترسخ اقتصادها على أسس صلبة وتواجهها مشاكل قومية ودينية على خلفية هواجس من تفاقهما، والوعي السياسي الاجتماعي، لم يرتق بعد لممارسة قيم الديمقراطية بنسختها الغربية.إن روسيا بحاجة لشخصية قوية تتمتع بثقة غالبية الناخبين للمضي بتحقيق هذه الأهداف.

إن الفترة الثالثة ستتيح لبوتين في حال الفوز بها فرصة سانحة لكي يضفي الكثير على برنامجه السياسي وخاصة في مجال تعميق المؤسسات الديمقراطية وتوسيع حرية الصحافة والكلمة وتوفير الأجواء لانتخابات نزيهة وتشكيل معارضة فعلية وقوية والمساعدة على نمو الطبقة المتوسطة وعصرنة روسيا حينها سيكون شخصية ايجابية بالتاريخ الروسي الحديث وليس الزعيم المستبد كما يصفه البعض.

ظاهرة بوتين

ليس من الصحيح القول إن بوتين يحظى بتقدير عال مطلق من جميع الأوساط الروسية، فهناك موقفان واضحان منه. المعسكر الكبير بالتأكيد يقف بجانب بوتين. وينضم لهذا المعسكر كافة مؤسسات الدولة وحكام الأقاليم وأجهزة الاستخبارات والقوات المسلحة وقطاعات سياسية واجتماعية واسعة ودوائر من المثقفين.

وترى كل هذه الدوائر ببوتين الشخصية التي استجابت لتطلعات روسيا بالخروج من حالة الفوضى وتدهور الوضع الاقتصادي والمعيشي وغياب الأمن والاستقرار، وفقدان مواقعها على الساحة الدولية التي سادتها منذ انهيار الاتحاد السوفياتي السابق. ورغم إن بوتين لم ينجح لحد الآن في إحداث نقلة نوعية في الوضع المعيشي للشرائح العريضة من المواطنين ولم تجتث في عهده مظاهر الفساد ولم تنخفض معدلات الجريمة ولم تتحسن لدرجة مقبولة الخدمات الاجتماعية، ومازالت قطاعات عريضة تعيش على حافة الفقر ولم يتحرك الإنتاج بالمستوى المطلوب، إلا أن ثمة إجماعا ملموسا بأن سكان روسيا ينظرون لبوتين على انه " قائد الأمة" الذي لا منازع له. ويبدو أنهم أسلموه من دون قيد أوشرط مقاديرهم وقيادة البلاد ومنحوه صكا بدعم جميع قراراته. كأنهم يثقون ليس بصحتها وحسب وإنما بنزاهتها. فبوتين نجح بكسب ثقة المجتمع الروسي لأنه أسس له صورة ما يسمى بزعيم المرحلة التي تستجيب لتطلعات الناس. إلى جانب ذلك فثمة دوائر بروسيا ترى ببوتين شخصية استبدادية تتميز بالسرية التي لايمكن التكهن بقراراتها، جمع السلطات كافة بيده وأقام نظام حكم تسيطر عليه مجموعة محددة من الناس المخلصين له، وأجهز على المنجزات الديمقراطية وفعل دور أجهزة الأمن لملاحقة المعارضة بجميع أشكالها وأرسى قواعد لعبة ديمقراطية شكلية، ولكنها تكرس السلطة لمجموعته التي يطلق عليها مجموعة لينينغراد.مخاوف غربية .وأثار بوتين روع الدوائر الغربية، التي ترى أن بوتين ينتهج سياسة مستقلة جدا، وانه يمضي بإنعاش القدرات العسكرية الروسية ويرسخ نفوذ موسكو في مناطق إقليمية جديدة ويتجاسر على معارضة الكثير من الخطط الغربية، ويمسك ورقة الطاقة لتحقيق أهداف سياسية. وتطلع أوساط الرأي العام الغربي بهلع إلى اقتراب المقاتلات الاستراتيجية الروسية إلى تخوم الأجواء الغربية، وتوجيه الصواريخ النووية إلى أوربا ردا على نشر أجزاء الدرع الصاروخي.ويلوح أن نذر حرب باردة قد لاحت في الأفق القريب.

ويمكن الحديث عن بوتين بكونه يبدأ مرحلة جديدة في سيرته السياسية لم تتضح معالمها بعد، حيث سيتحول التصويت بالنسبة لحزب روسيا الموحدة في الانتخابات البرلمانية المقبلة بالنسبة له بمثابة استفتاء عام عليه أيضا. وستقوم خطوته القادمة على نتائج هذا الاستفتاء. وستكون جميع الآفاق والخيارات مفتوحة أمام بوتين، طالما أن الجماهير سلمته وبطواعية مقود السلطة، ربما المطلقة.

♦ إعلامي من العراق يقيم بموسكو